

14 July 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤ أيار/مايو - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

محضر موجز جزئي* للجلسة السابعة**

المعقودة في نيويورك، يوم الخميس، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيديوسيكو..... (زمبابوي)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعدَّ أي محضر موجز لبقية الجلسة.

** لم يصدر أي محضر موجز للجلسة السادسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التوصيات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza
وستصدر أية توصيات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتمتع، على الرغم من الأوقات العاصفة التي تحملتها منذ فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٦، بتأييد لم يسبق له مثيل. فقد وقعها ١٨٠ بلداً وصدق عليها ١٤٨. وتحتاج لكي تصبح نافذة إلى تصديق ٩ بلدان أخرى من البلدان الواردة أسماؤها في المرفق الثاني. وقال إنه يرحب في هذا الصدد بالبيان الذي أدلى به الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة ولفت به الانتباه إلى المؤتمر القادم، المتعلق بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يتيح فرصة فريدة للاستفادة من الزخم السياسي الذي شهدته الأيام الأخيرة، ويرسل إشارة رفيعة المستوى إلى وحدة الهدف المقصود ببدء نفاذ المعاهدة. وأعرب عن أمله في أن تحضر المؤتمر جميع الدول الموقعة على المعاهدة على أرفع مستوى ممكن.

٢ - قال إن تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ تناولت اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألة عقد معاهدة في منتدى استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة ٢٠٠٠. وأشار إلى أن نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوشك أن يكتمل. وفيما يتعلق بنظام الرصد الدولي، قال إنه قد تم اعتماد ٢٣٦ محطة رصد وعشرة مختبرات نويدات مشعة. وأضاف أن العمل جارٍ في اعتماد عدة محطات أخرى وفي بناء محطات عديدة أخرى. وأقيمت بالإضافة إلى ذلك بنية تحتية جديدة للاتصالات العالمية (GCI II) وهي الآن عاملة، وقُطعت خطوات عظيمة نحو الاستعداد لإجراء التفتيش الموضوعي.

٣ - وأوضح أن نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد أصبح نافذاً قبل سنتين ونصف السنة من مواعده الأصلي، حين أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تجربة نووية. ومع أن نصف نظام الرصد الدولي فقط كان جاهزاً في ذلك الوقت، تجاوز نظام التحقق ما كان متوقعاً منه. فقد كشفت عن الانفجار أكثر من ٢٠ محطة رصد في مختلف أنحاء العالم والتقطت آثار غاز نوبل الحامل للأشعة النووية المعزوة إلى التجربة. وزاد نظام التحقق القدرة على الكشف عن الانفجارات النووية وتحديد هويتها زيادة كبيرة. وعندما يقترن هذا مع التفتيش الموضوعي، لن يتمكن أي بلد من تفادي الكشف عن انفجاره.

٤ - وقال إن تهديد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤخراً بإجراء تجربة نووية أخرى أبرز الحاجة الملحة إلى وضع حظر عالمي ملزم قانوناً على إجراء التجارب النووية ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر. وأهاب بجميع الدول أن تمتنع عن أي فعل يهزم هدف المعاهدة ومقصدها.

٥ - وقال إن اللجنة التحضيرية بادرت، سعياً منها إلى مواكبة التطورات العلمية، إلى إنشاء المشروع الدولي للدراسات العلمية، الذي يهدف إلى تقييم استعداد نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقدرته، في جهود دولي منسق. وأضاف أن المؤسسات العلمية المعنية ستقدم نتائجها إلى مؤتمر سوف يعقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه.

٦ - وأشار إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن يبدأ نفاذها إلا إذا اعتبرت الدول ذلك أساساً لمصالحها الوطنية. وقال إن من رأيه أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤدي دوراً رئيسياً في بيئة اليوم التي تتصف بالانتباه العالمي للجهات الفاعلة من غير الدول والإمكانية

٩ - وأضاف قائلاً إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر من العناصر الرئيسية التي يمكن أن يُبنى عليها توافق في الرأي قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠. وإنه يمكن بدء نفاذها وتنفيذها تنفيذاً تاماً، وهما ضروريان للنجاح وإن كانا غير كافيين. وإن التقدم نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ يمكن أن يدفع تصميم المجتمع الدولي إلى معالجة التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار. وهو بذلك تدبير يمكن به تحقيق التقدم بسرعة نسبية. وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موجودة بالفعل. فقد وقعتها ١٨٠ دولة وصدق عليها نحو ١٥٠ دولة. وأصبح نظام التحقق التابع لها على وشك الاكتمال وقد جُربَ واختبر. ومع أن المعاهدة ليست الجواب الوحيد على دواعي القلق التي تولدها الأسلحة النووية، ستكون جزءاً لا يتجزأ من نظام شامل معزز لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ومن شأن دخولها حيز النفاذ أن يمهّد الطريق أمام حل كثير من التحديات التي تواجه النظام.

انتهت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز في الساعة ١٠/٢٥.

المختلطة لوصولها إلى الأسلحة والأجهزة والمواد الانشطارية والتكنولوجيا والخبرة النووية. وإن وجود حاجز قوي نهائي ويمكن التحقق منه على طريق قدرة الحصول على الأسلحة النووية يشكل عنصراً حيويًا من نهج شامل لمعالجة تحديات الأمن المشترك.

٧ - وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة قوية لعدم الانتشار. فالتجارب ضرورية لممتلكي السلاح النووي الذين يسعون إلى تطوير أسلحة نووية جديدة وللكيهم المحتملين الذين يسعون إلى إيجاد الثقة في برامجهم للأسلحة النووية. ومن شأن جعل القاعدة الدولية الفعلية لمنع التجارب النووية ملزمة قانوناً أن يغلق ذلك الباب نهائياً. وعندما يصبح نظام التحقق في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فاعلاً بصورة تامة يمكن معالجة عدم الامتثال معالجة صحيحة، وبذلك تعزيز الأهداف الإجمالية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل أيضاً حافزاً على نزع السلاح. فهي بتشكيلها حاجزاً قانونياً ضد التجارب النووية تحول دون تطوير مالكي السلاح النووي لأسلحة نووية جديدة. وهي تشكل أيضاً تدبيراً من تدابير بناء الثقة والأمن. وستكون بمجرد نفاذها عنصراً رئيسياً في عملية أعمق لتخفيض الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الجوانب.

٨ - أشار إلى أن نظام عدم الانتشار ونزع السلاح يواجه تحديات على جبهات عديدة. وإن احتمال وقوع إرهاب نووي احتمال حقيقي جدا. وأضاف أن العالم يشهد أيضاً نهضة عالمية في مجال الطاقة النووية. فبازدياد مقدار المواد الانشطارية المنتشرة وعدد الجهات الفاعلة التي تتناول هذه المواد، أصبحت الحاجة ماسة إلى شبكة شاملة معززة من الحواجز ضد إساءة الاستخدام. وإن نهجاً من هذا القبيل شاملاً للنظام بأسره يتطلب نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.